مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أثر التخطيط الإستراتيجي على التنمية الإقتصادية فى السودان

"خلال الفترة 2004م – 2013م"

عمر محمد عمر حامد و قاسم الفكي علي جاد الله
الدمـــــــام – المملكة العربية السعودية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تتلخص مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي يُناط بالتخطيط الإستراتيجي ومدى فاعليته في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان. وقد عملت الدراسة على كشف جذور هذه المشكلة وتوضيح أسباب الفشل التي حالت دون الوصول إلى حل جذري بالرغم من محاولات العديد من الحكومات التي عملت على إحداث التنمية الإقتصادية. وقد حاولت الدراسة تحقيق أهداف عدة للوصول لتقديم مقترحات تدفع لإيجاد حلول جذرية للمشكلة ومنها : توضيح أنَّ ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ أدَّى إلى ضعف نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ضعف أداء القطاع الإنتاجي ، ضعف أداء المؤشرات المالية والنقدية ، وضعف الأداء في الميزان التجاري. وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ، مع إستخدام الملاحظة والإستنباط. وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج هي : أنَّ هنالك إرتباط ما بين ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ وضعف نمو مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ، ضعف أداء مؤشرات القطاع الإنتاجي، ضعف الأداء في المؤشرات المالية والنقدية ، وضعف أداء مؤشرات الميزان التجاري.

ABSTRACT:

The core problem of this study is to explore and identify the role of strategic planning and its effectiveness in achieving economic development in Sudan. The study attempted to reveal the deep roots of this problem; besides identifying the reasons why several ex-governments failed to find clear-cut answers or radical solutions to the problem despite their attempt to achieve economic development in Sudan. The purpose of the study was to achieve so many objectives in order to offer proposals that aimed at finding a radical solution for the problem. These proposals included that the poor execution of strategic plan led to inadequate growth of the Gross Domestic Product (GDP); weak productive sector performance; poor performance of financial and monetary indicators; and the weak performance of the trade balance. The study adopted the descriptive analytical and the historical methods; as well as observation and deduction. The study main findings indicated the existence of a correlation between the poor execution of a strategic plan and inadequate growth of Gross Domestic Product indicators; weak productive sector performance; poor performance of financial and monetary indicators; and the weak performance of the trade balance indicators.

الكلمات المفتاحية : التخطيط الإستراتيجي ، التنمية الإقتصادية ، الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري .

المقدمة :

منذ الحرب العالمية الثانية برز مصطلح إقتصاديات التنمية ، مما جعل البلدان النامية تركز جهودها في تنمية إقتصادياتها حتى تساير التطور الذي حدث في الدول المتقدمة. يُلاحظ في البلدان النامية أنَّ هيكلها الإقتصادي غير مرن مقارنة

بالدول المتقدمة ، كما أنها تتميز بإنخفاض معدلات النمو وإرتفاع عدد السكان وإنخفاض المستوى المعيشي ، لذا وجب عليها وضع خطة إستراتيجية تتسم بالشمولية أي أنها تمس كل القطاعات (زرنوخ ، 2006م).

ومن هنا تكمن أهمية التخطيط الإستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية. ويؤكد سامي (2003م)، أنَّ التنمية غير المخططة لا تحقق النمو المتوازن ولا معدلات التنمية المطلوبة ولا العدالة الإجتماعية ، كما أنها قد تؤدي إلى الضياع وسوء إختيار المشروعات. وأشار زكي (2011م) إلى أنَّ هذا ما يوضحه الواقع السوداني من حيث الإهمال الشديد الذي يلقاه التخطيط الإستراتيجي حيث تنوَّعت الخطط والإستراتيجيات التي لا تقابلها موارد وتنقصها الإجراءات والسياسات السليمة وتكتنفها أهداف غير واقعية مثل الإستراتيجية القومية 1992م–2002م والربع قرنية وخطة التوسع في إنتاج السكر. وسيكون عرض المشكلة فى شكل أسئلة ، وإثبات الإشكالية من خلال عرض بعض أهداف وسياسات الخطة الإستراتيجية الربع قرنية ، ومن ثم مقارنة ذلك بالمخرجات وإلى أي مدى تحققت هذه الأهداف ، وذلك من خلال تحليل الأرقام معتمدين علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي التحليلي. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية :

1- هل ضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ أدَّى إلي ضعف نمو الناتج القومي؟

2- هل ضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف أداء القطاع الإنتاجي؟

3- هل ضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلي ضعف أداء المؤشرات المالية والنقدية؟

4- هل ضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلي ضعف الأداء في الميزان التجاري؟

على ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة أربعة فرضيات وهى : ضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ أدَّى إلى ضعف نمو الناتج القومي ، وضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف أداء القطاع الإنتاجي ، وضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف أداء المؤشرات المالية والنقدية ، وضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف الأداء في الميزان التجاري.

هدفت الدراسة إلى الربط ما بين التخطيط الإستراتيجي والتنمية الإقتصادية لمعرفة الأسباب والنتائج ، وإمكانية توجيه مؤشرات الأداء الكلي من خلال التخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية الإقتصادية.

وتأتى أهمية الدراسة المقدمة في أنها تمثل أحد الموضوعات القليلة التى ركزت على موضوع التخطيط الإستراتيجي والتنمية الإقتصادية في السودان. كما أنَّ أهمية الدراسة فى الجانب العملي ذات أهمية كبيرة في الكشف عن العلاقة ما بين التخطيط الإستراتيجي والتنمية الإقتصادية ، وأهمية التخطيط الإستراتيجي في حشد الموارد والطاقات وإستغلالها الإستغلال الأمثل والإدارة الكفوءة للموارد ورصد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للعمل على تدعيم نقاط القوة وإستغلال الفرص ومعالجة نقاط الضعف والتهديدات ، وكذلك الكشف عن سوء إستغلال الموارد وإهدار الطاقات والعمل على تقديم الحلول المناسبة.

التخطيط الإستراتيجي :

عرَّف عاشور (2006م) التخطيط الإستراتيجي بأنه العملية التي من خلالها ترى المؤسسة مستقبلها وتُطوِّر التكتيكات لتحقيق هذا المستقبل. ويقول ماهر (2011م) أنَّ التخطيط الإستراتيجي هو نظام خاص بتصميم كافة أنواع الخطط بدءاً بالخطة الإستراتيجية الكلية ، مروراً بالخطة الإستراتيجية الوظيفية ، ثم الخطة الإستراتيجية التنفيذية. ويستند كل ذلك على دراسة البيئة المحيطة بالمنظمة ، وتحديد رسالة ورؤية المنظمة. وينقل خالد وإدريس (2009م) التعريف الأكثر شمولاً الذي

أورده الإتحاد الفدرالي ، حيث عرَّف التخطيط الإستراتيجي بأنه " عملية مستمرة ونظامية يقوم بها الأعضاء من القادة في المنظمة بإتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل تلك المنظمة وتطوُّرِها ، بالإضافة إلى الإجراءات والعمليات المطلوبة لتحقيق ذلك المستقبل المنشود وتحديد الكيفية التي يتم فيها قياس مستوي النجاح في تحقيقه.

التنمية الإقتصادية :

يرى أسامة (1982م) أنها عملية تنشيط الإقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ، ومستوى العمالة ، وتزايد في الإعتماد على القطاع الصناعي والحرفي ، يقابله إنخفاض في الأنشطة التقليدية ، ويعني ذلك تغيير البنية الإقتصادية بالتحول إلى إقتصاد الصناعة. في حين أوردها مصطفي وآخرون (1995م) بأنها عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي وإضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان مع تغيُّر في هيكلية الإقتصاد في الدولة.

ولكن التعريف الأشمل الذي ذكره عجمية وآخرون (2010م) بأنها تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغيُّرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافةً إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي ، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

أهمية التخطيط الإستراتيجي بالنسبة للتنمية الإقتصادية :

أوردت جامعة الملك عبد العزيز (2010م) عدد من النقاط التي تمثل أهمية التخطيط الإستراتيجي ، وأهمها تتمثل فى الآتى :

- المساعدة على إيجاد مستوي عال من الإلتزام بغايات المنظمة من جانب أصحاب المصالح الرئيسيين : إذ لو أن كل أصحاب المصالح من عاملين في المنظمة ومسؤولين كبار ومدراء شاركوا في عملية التخطيط فإن من المتوقع أنهم سيلتزمون بقراراتهم كما أنَّ ذلك سيسهل إنجاز الأهداف.
- العمل على الاقتصاد في إستخدام الموارد : هنالك موارد مالية محدودة ، لهذا من المنطقي توجيه تلك الموارد لتحقيق أهم الأهداف.
- الإجماع على توحيد أساليب التخطيط : التخطيط الإستراتيجي عملية إستشارات ومفاوضات تساعد على توضيح المواقف وتوحيد السبل المختلفة في التخطيط.
- حرص الحكومة على إستجابة مطالب الناس : بناء الخطة الإستراتيجية على حصر شامل للإحتياجات وأولوياتها يتيح الفرصة لبنائها على هذا الطلب.
- وضع إطار سياسي وتنظيمي لإنجاز أهداف الحكومة : التخطيط الإستراتيجي آلية للإدارة وتقوم بوضع إطار تنظيمي لتحقيق الأهداف.

الاستراتيجية الربع قرنية :

تدور الرؤية الاستراتيجية العامة حول استكمال بناء امة سودانية موحدة آمنة متحضرة متقدمة متطورة ، امة تقوم علي وحدة اهداف وغايات عامة ، بتنوع ثقافي واجتماعي وسياسي وجغرافي اكتست جزئياته وكلياته بعوامل القوة الدافعة الي التطوير والتحديث المرتكز علي الفكر القويم والسلوك المتحضر (hcsp.gov.sd) .

الدراسات السابقة :

دراسة : محمد عبد الشافع ، (2003م) :

هدفت إلى دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الإقتصادية في المحافظة. وقد قامت الدراسة على عدد من الفروض ، وهى : إمكانية محافظة الدمازين من إستغلال مواردها وتنميتها بالتركيز على التنمية البشرية المستدامة. وإكتفاء المحافظة ذاتياً من مواردها ، ويمكن التصدير إن أحسنت تبني مفهوم التنمية الشاملة المستدامة. ومحافظة الدمازين قادرة على تحقيق التنمية وإستدامتها. وقد إعتمد الباحث على مناهج متعددة منها دراسة الحالة ، والمنهج التحليلي والوصفى وذلك بالرجوع إلى المصادر الأولية والثانوية. ومن أهم النتائج التي توصَّل لها الباحث ، هي : عجز النظريات التنموية في تفسير الكثير من الظواهر التى ترتبط بالتنمية وإغفال الجوانب الأخرى المتكاملة والمتوافقة مع الجانب الإقتصادي ، لذلك نشأت الحاجة إلى تبني التنمية البشرية المستدامة كخط إستراتيجي للتنمية.

دراسة : علي طه ، (2005م) :

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية تمويل التنمية بالسودان من حيث المصادر والحجم والإستخدام. وقد قامت على عدد من الفروض ، وهى : إن مصادر تمويل التنمية بالولاية غير محددة بصورة واضحة. وإن مخصصات التمويل الحكومي ضعيفة لا تتناسب مع إحتياجات الولاية وغير منتظمة. وضعف التنسيق بين إدارة التنمية والجهات ذات الصلة بالتنمية مثل المنظمات والوزارات واللجان الشعبية والمحليات يساهم في تشتيت مصادر المعلومات والجهود التنموية. وإعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلى ، ومصادر المعلومات المستخدمة في هذا البحث تم الحصول عليها من مصدرين ، مصادر أولية تتمثل في المقابلات الشخصية لموظفي إدارة تخطيط التنمية بالولاية ، ومصادر ثانوية متمثلة في المراجع والدوريات والمجلات والبحوث الصادرة من إدارة التخطيط والتنمية بالولاية. ومن أهمَّ النتائج التي توصَّل لها الباحث هى : ضعف التنسيق بين إدارة التنمية والتخطيط بالولاية والجهات ذات الصلة بالتنمية مثل المنظمات والمحليات والجهد الشعبي ساهم في عدم دقة المعلومات وأضعف الجهود التنموية التي كان من الممكن أن تساهم في معالجة القصور في الأداء التنموي بالولاية.

دراسة : آدم بابكر ، (2007م) :

هدفت إلى الإستفادة من قدرات الولاية الإقتصادية في التعمير وإعادة بناء ما دمرته الحرب فضلا عن دعم الإقتصاد القومي. وقد قامت الدراسة على عدد من الفروض ، وهى : إن التخطيط هو أفضل السبل لمعالجة المشكلة ، لأنه يمكننا من تحديد الأولويات وترتيبها بوضوح ، وإختيار الأساليب والأدوات الملائمة للواقع البيئي بدقة. والتخصيص الأمثل للموارد هو سبيل لمعالجة إختلال التوازن الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية. والقضاء علي أسباب الحرب الأهلية والنزاع المسلح هو سبيل تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم. وقد إستخدم الباحث المنهج الإستقرائي في هذه الدراسة للربط بين التخلف الإقتصادي وأزمة التنمية بولاية جنوب كردفان (جبال النوبة) وخطط التنمية الإقتصادية في السودان ، كما ركَّز البحث أيضاً على المنهج الإستنباطي كأداة تحليلية لدراسة الأسباب الداخلية التي أعاقت التنمية بهذه الولاية ، وقد إعتمد الباحث على مصادر أولية مثل الملاحظة والمقابلة والسجلات ومصادر ثانوية.

دراسة : النسيم شوقار ، (2007م) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل الأساسية التي تواجه التنمية في الدول النامية منها السودان بصفة عامة وولاية النيل الأزرق بصفة خاصة. وقامت الدراسة على الفروض التالية : ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوي القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية في ولاية النيل الأزرق. وعدم التنسيق بين قطاعات التنمية الإقتصادية بولاية النيل الأزرق أضعف من جهود التنمية بالولاية. وضعف الإستثمار والتصنيع بولاية النيل الأزرق أضعف من فرصة تحقيق

التنمية بالولاية. وأخيراً عدم الإستقرار الأمني وتعرض الولاية للحرب الأهلية المسلحة أسهم في إعاقة العملية التنموية بالولاية. تتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والإعتماد على مصادر أولية في جمع البيانات كالمقابلات الشخصية ومصادر ثانوية متمثلة في المراجع والدوريات والبحوث والتقارير الرسمية لحكومة الولاية. ومن أهم النتائج : ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوي القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية بولاية النيل الأزرق. و ضعف الإستثمار والتصنيع بولاية النيل الأزرق أضعف من فرصة تحقيق التنمية بالولاية.

والفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تكمن في شمول الدراسة الحالية لجميع أجزاء الوطن والنظر إلي التنمية الإقتصادية ككل لا يتجزأ مع مراعاة جوانب العدالة الإجتماعية والإقتصادية ، بالإضافة إلي التركيز علي التخطيط الإستراتيجي كآلية فعالة لإحداث عملية التنمية الإقتصادية.

منهجية الدراسة :

المنهج الذي إستخدمه الباحث هو المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمنهج التاريخي التحليلي مع إستخدام الملاحظة والإستنباط.

تحليل البيانات :

يتكون مجتمع البحث من الدولة السودانية ، أما عينة البحث فهى تقتصر على مؤشرات الأداء الكلي للإقتصاد القومي ، والتي تم تقسيمها إلى (مؤشرات دخلية ، ومؤشرات القطاع الإنتاجي ، ومؤشرات مالية ونقدية ، ومؤشرات الميزان التجاري). وقد تم الحصول على هذه البيانات من البنك المركزي ، ومن ثم مقارنة حركة المؤشرات مع الأهداف الرئيسية للخطة الربع قرنية الأولى والثانية ، والتى تتمثل فى أربعة أهداف رئيسية هى (زيادة الناتج القومى ، دعم القطاع الإنتاجي ، دعم الميزان التجارى ، ضبط المؤشرات المالية والنقدية) ، وذلك لمعرفة إلى أي مدى تحققت هذه الأهداف وذلك عن طريق عرض البيانات وتحليلها.

المناقشة وإختبار الفروض :

يقوم هذا البحث على أربعة فرضيات الغرض منها إثبات ضعف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية من حيث التنفيذ ، وذلك بالتركيز على الأولى والثانية منها ، وعلاقة ذلك بضعف التنمية الإقتصادية ، وذلك بعرض مؤشرات الأداء الكلي وإستعراض البيانات وتحليلها.

الفرضية الأولى : ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف نمو الناتج القومي.

جدول رقم (1) : مؤشرات الناتج القومي المبالغ بملايين الجنيهات

السنة	المدخرات	الإستهلاك	نسبة نمو الناتج القومي
2004	1027.66	24920.75	7.4
2005	-977.70	30791.58	8.1
2006	1962.36	35240.60	9.3
2007	6467.14	40382.31	10.5
2008	7977.17	102883.74	7.8
2009	7702.03	116667.64	6.1
2010	25157.93	123800.23	5.20
2011	31937.52	146712.12	1.90
2012	6764.82	204777.88	1.10
2013	-20888.69	230332.56	3.60

المصدر : البنك المركزي ، 2014م

توجهت الخطة الإستراتيجية الربع قرنية إلى تحقيق العديد من السياسات والأهداف تمثلت فيما يلي : تحقيق الإستقرار والمحافظة على معدلات النمو الإيجابية وتحقيق التوازن الهيكلي ورفع وتجويد الإنتاجية وترقية الخدمات. وتوجيه الإستثمار والمساعدات الخارجية لتنفيذ مشروعات التنمية في الولايات الأقل نمواً ، وزيادة معدل الإدخار الوطني وتشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية والمباشرة نحو البلاد من خلال تحسين بيئة الإستثمار وتوفير الحوافز ذات المردود الإيجابي للإقتصاد الوطنى وتوجيهه لأولويات التنمية والولايات الأقل نمواً ، وكما تهدف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية إلى زيادة ومضاعفة الناتج القومي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي خلال فترة الدراسة ، ولكن من خلال البيانات الموضحَّة في الجدول يتضح أنَّ الخطة الربع قرنية (الأولي والثانية) لم تستطيع زيادة الإدخار في فترة الدراسة ، فقد كان نمو المدخرات متذبذباً ، حيث كانت (1027.66) مليون جنيه في العام 2004م ثم أصبح (20888.69–) مليون جنيه في العام 2013. وبالتالي لم تستفيد الدولة من أموال البترول في دعم الإدخار وزيادته وبالتالي زيادة الإستثمار، بل كان العكس من ذلك حيث زادت هذه الأموال الإستهلاك أكثر من زيادتها للإدخار ، فقد أورد عبدالوهاب (2012م) أن موارد البترول تسربت إلى قطاع الإستهلاك الأسرى فأحدثت إنفجاراً في الطلب العام ونقلة نوعية في أنماط الإستهلاك مما أدت إلى تآكل الموارد الخارجية ، وإلى ضغوط على الحسابين الداخلي والخارجي ، وإلى مزيد من التدهور في أداء القطاعين الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية. وهذا ما عكسته الأرقام أيضاً حيث كان الإستهلاك (24920.75) مليون جنيه في العام 2004 ليصبح (230332.56) مليون جنيه في العام 2013 أي بزيادة مقدارها (11%). وقد أدى ذلك إلي خفض الإستثمارات وضعفها لتكون عائقاً أمام التنمية الإقتصادية ، وهذا ما يؤكده الجهاز القومي للإستثمار (2013م) بأن البلدان النامية تعاني من فجوة الإدخار والإستثمار. وقد أثَّر هذا الأداء على نمو الناتج القومي الذي كان تَذبذُبه واضحاً ، حيث بدأ نموه في بداية الدراسة بنسبة (7.4%) لينتهي نموه بالرقم (3.6%) في العام 2013. وبالتالي لم تستطيع الخطة الإستراتيجية تحسين حركة هذه المؤشرات وبالتالي زيادة الناتج القومي في فترة الدراسة مما يجعل الفرضية الأولى مقبولة ، وهذا ما يؤكده تحليل الأرقام والمقارنة ما بين الأهداف ومخرجات الخطة على أرض الواقع.

الفرضية الثانية : ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف أداء القطاع الإنتاجي.

جدول رقم (2) : مؤشرات القطاع الانتاجي المبالغ بملايين الجنيهات

السنة	مشاركة الزراعة في الناتج المحلي	مشاركة الصناعة في الناتج المحلي	التمويل المصرفي للقطاع الزراعي	التمويل المصرفي للقطاع الصناعي
2004	23369.4	6392.5	460917	477267
2005	28454.7	7322.3	571114	830482
2006	31190.8	8041.7	786073	848515
2007	32985.5	8781.9	837083	1314263
2008	37480.6	9726.3	1485683	1904018
2009	44969.9	11508.2	1686144	1556534
2010	52691.4	13672.9	1599767	3826921
2011	63609.1	16285.4	1483929	5531022
2012	80675.2	21676.8	2873014	4577492
2013	115739.2	31785.9	6721005	5486736

المصدر: البنك المركزى، 2014م

من ضمن سياسات وأهداف الخطة الإستراتيجية الربع قرنية الإهتمام بالنهضة الزراعية وبالتصنيع الزراعي ، وتحسين الميزان التجاري الكلي تحديداً من خلال الزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات الزراعية حيث سترتفع حصيلة الصادرات الزراعية والحيوانية إلى 800% مليار دولار بنهاية العام الخامس للخطة. وكذلك حشد الطاقات لإنفاذ النهضة الصناعية بدءاً بترقية بنياتها التحتية وإنتهاءً بتشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي في الصناعات التحويلية ذات الإستيعاب الكثيف للعمالة ، والتى تحقق الإكتفاء الذاتي

من السلع المصنعة وذلك لرفع مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج الإجمالى المحلي خلال الأعوام (2007م–2011م) إلى 200% عام 2011م. وبالتالي كانت أهداف الخطة الربع قرنية تحقيق النهضة الصناعية والزراعية من خلال الخطة الربع قرنية (الأولى والثانية) ، ومن خلال دراسة الأرقام تبيَّن أنَّ الخطة لم تُحقِّق شيئاً من الأهداف الموضوعة ، فقد كان أداء القطاعين من حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ضعيفاً ومتواضعاً مقارنةً بإمكانيات السودان الزراعية. وهذا ما يؤكِّده التركيز الشديد على قطاع البترول وإهمال هذه القطاعات ، فقد أشار قاسم (2013م) أنَّ نسبة البترول في الصادرات الكلية للبلاد في العام 2005م نسبة 86.6% ، وفي العام 2006 نسبة 85% ، وفي العام 2007م نسبة 92.6% مما يشير ويؤكِّد بوضوح عدم فاعلية الزراعة كقطاع رائد ومجال للتركيز حينها. كما أوضحت إشراقة (2012م) إنَّ ضعف القطاع الزراعي فتح الباب واسعاً أمام زيادة الإستيراد من المواد الغذائية من الخارج وبالتالي زيادة فاتورة الإستيراد على حساب الصادر ومن ثَمَّ الضغط على ميزان المدفوعات. فقد إرتفعت قيمة واردات المواد الغذائية من حوالي 1.8 مليار دولار إلى 2 مليار بمعدل زيادة بلغت 8.5% نتيجة لإرتفاع واردات الخضر والفاكهة بنسبة 56.4% ، والقمح ودقيقه بنسبة 17.4% ، وبمستوي عام إرتفعت فاتورة إستيراد كل السلع خلال العام 2012م من 9.2 مليار دولار في 2011 إلى 9.4 مليار دولار في العام 2012م بمعدل زيادة قدرها 2.6%. وهذا ما أشار إليه كبج (2011م) حيث قال أنَّ قيمة إستيراد الغذاء تضاعفت لعشرات المرات منذ إعلان الإستراتيجية القومية الشاملة في بداية التسعينات من 27 مليار إلي 1,2 بليون خلال العام 2010. وقد بدأت مشاركة القطاع الزراعي والصناعي بالرقمين التاليين على الترتيب (23369.4) مليون جنيه و (6392.5) مليون جنيه وذلك في العامين 2004 و 2013، وإنتهت المشاركة بالرقمين (115739.2) مليون جنيه و (31785.9) مليون جنيه على الترتيب. وهذه المشاركات تُعتبر متواضعة مقارنةً بإمكانيات السودان من حيث الموارد. وكما تعكس أرقام التمويل المصرفي ضعف الإهتمام المصرفي بهذين القطاعين ، وبالتالى سجلت الأرقام ضعفاً في النمو حيث كانت أرقام التمويل للقطاع الزراعي في بداية الدراسة ونهايتها بالرقمين (460917) مليون جنيه و (6721005) مليون جنيه ، وكان تمويل القطاع الصناعي بالرقمين (477267) مليون جنيه و (5486736) مليون جنيه ، وقد أشار كل من أماني وأبوالقاسم (2013م) إلى تدني نسبة تمويل القطاعات الإنتاجية بالتزامن مع تراجع مساهمتها في الصادرات. وبالتالي لم تستطيع الخطة الإستراتيجية دعم القطاع الصناعي والزراعي في فترة الدراسة بالشكل المطلوب في الخطة الموضوعة مما يجعل الفرضية الثانية مقبولة وهذا ما يؤكده تحليل الأرقام والمقارنة ما بين الأهداف ومخرجات الخطة على أرض الواقع.

الفرضية الثالثة : ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف أداء المؤشرات المالية والنقدية.

جدول رقم (3) : المؤشرات المالية النقدية — المبالغ بملايين الجنيهات

السنة	الإيرادات	المصروفات	عجز الموازنة	عرض النقود	معدَّل التضخم	سعر الصرف
2004	10239	11039	799 –	9604.47	8.46	2.58
2005	12184	13848	1663 –	13781.89	8.60	2.31
2006	15075	18253	3178 –	17871.77	7.20	2.17
2007	18462	20971	2509 –	19714.62	8.10	2.02
2008	24708	25986	1278 –	22933.16	14.30	2.09
2009	20045.6	24941.1	4895.5 –	28314.48	11.20	2.33
2010	20737.9	28324	7586.1–	35497.90	13	2.67
2011	22766.9	32196	9429.1–	41855.97	18.50	2.67
2012	22168.1	29891	7722.9 –	58663	35.10	3.30
2013	34311.5	40773.5	6462–	66445.70	37.10	5.75

المصدر : البنك المركزى، 2014م

توجهت الخطة الإستراتيجية الربع قرنية إلى تحقيق بعض الأهداف وذلك من خلال بعض السياسات المتمثلة في خفض معدلات التضخم وإستقرار سعر صرف العملة الوطنية ورفع معدل الإيرادات من الناتج القومي وضبط وترشيد الإنفاق العام والمصروفات

الإدارية. والملاحظ من خلال الأداء المالي ، أنّ هنالك عجز في الموازنة طوال فترة الدراسة. أي أن المصروفات كانت أعلى من الإيرادات ، وبالتالي لم تستطع الخطة ضبط المصروفات أو زيادة الإيرادات بشكلٍ أكبر ، وهذا ما يوضِّح الإخفاق في ضبط هذا الجانب طوال فترة الدراسة ، وهذا ما أخفقت الخطة في تحقيقه ، حيث تطوَّر العجز من الرقم (-799) في بداية الدراسة إلى الرقم (-6462) في نهاية الدراسة ، وهذا ما أوضحه التجاني (2011م) حيث أشار إلى أنَّ نهْج الإنفاق العام السائد هو السبب الرئيسي في تنامي العجز المالي الحكومي والإنعكاسات السالبة لذلك على عدد من المتغيِّرات الإقتصادية ، لعل من أبرزها المديونية بشقيها الداخلي والخارجي. وأما من ناحية الشق النقدي فنجد أنَّ هناك إزدياد واضح في عرض النقود من (9604.47) مليون جنيه في بداية الدراسة إلى (66445.70) مليون جنيه في نهاية الدراسة ، قابلته زيادة في معدلات التضخم خصوصاً ما بعد الأزمة المالية إلى ما بعد إنفصال الجنوب ، حيث تدرَّج التضخم من الأرقام (14.30%) في 2008 إلى أن وصل (37.10%) في 2013م وقد أوضح البنك المركزي (2013م) أنَّ أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة التوسع النقدي الناتج عن عمليات الضخ السيولي التي كانت تهدف لمعالجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوداني خلال الفترة (2008م-2010م) ، وزيادة عجز الموازنة العامة وتدهور سعر الصرف خلال الفترة (2011م-2013م) التي أعقبت إنفصال دولة جنوب السودان والتي أدت إلى خروج جزء كبير من البترول من موارد الدولة وبالتالي تآكل الإحتياطات الخارجية ، هذا بالإضافة إلى زيادة عرض النقود التي ترتَّبت عن دخول بنك السودان كمشتري ومصدِّر للذهب في إطار محاولات سد الفجوة في النقد الأجنبي بطريقة تضمن الحصول على الموارد مباشرة وإعادة توظيفها وِفْق الأولويات. وأما سعر الصرف فقد شهد نوع من الإستقرار طوال فترة الدراسة ما عدا العام الأخير منها ، حيث إرتفع إلى (5.75). وبالتالي لم تستطيع الخطة الإستراتيجية تحقيق الإستقرار المالي والنقدي في فترة الدراسة بالشكل المطلوب مما يجعل من الفرضية الثالثة مقبولة وهذا ما يؤكده تحليل الأرقام.

الفرضية الرابعة : ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ في السودان أدَّى إلى ضعف أداء الميزان التجاري.

جدول رقم (4) : الميزان التجاري — المبالغ بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	الواردات	الميزان التجاري
2004	3777764	3100486	677278	4075230	297466-
2005	4824278	4187360	636918	6756820	1932542-
2006	5656568	5087211	569357	8073498	2416930-
2007	8879250	8418528	460722	8775457	103793
2008	11670504	11094111	576393	9351540	2318964
2009	8257105	7236787	1020318	9690918	1433813-
2010	11404280	9692262	1712018	10044770	1359510
2011	9688841	7304362	2384479	9236008	452833
2012	4066499	954988	3111511	9475018	5408519-
2013	4789732	1716545	3073187	9918068	5128336-

المصدر: البنك المركزى، 2014م

هدفت الخطة الربع قرنية من خلال سياساتها إلى زيادة الصادرات من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوسيع مجالات التبادل التجاري. ولكن الملاحظ من خلال البيانات أعلاه أنَّ الخطة لم تحقق ذلك في فترة الدراسة. فقد كانت الواردات أكبر من الصادرات في فترة الدراسة مما جعل الميزان التجاري يأخذ الإشارة السالبة ما عدا الأعوام 2007م ، 2008م ،2010م، 2011م. فقد كانت الصادرات في العام 2004م(3777764) مليون دولار، وفي العام 2013م (4789732) مليون دولار، والواردات (4075230) مليون دولار في العام 2004م و (9918068) مليون دولار في العام 2013 ، وهذا ما يدعم القول بأنَّ الخطة أخفقت في زيادة الصادر ومضاعفته وتدعيم خطوط الإنتاج. والشاهد الآخر من البيانات ، والذي يؤكِّد ضعف أداء الصادرات وضعف الإنتاج أيضاً هو زيادة الصادرات البترولية وإنخفاض الصادرات غير البترولية ، مما يؤكِّد ضعف القطاعات الإنتاجية

الأخري. وقد أشار صابر (2009م) أنَّ ما حدث من تراجع في حركة الصادرات هو نتيجة للتأثُّر بالأزمة المالية العالمية. فقد تدنَّت أسعار النفط بنسبة 70% ، وإنخفضت أسعار الصادرات الأخري نتيجة لإنخفاض الطلب الكلي والكساد العالمي الذي أصاب معظم الإقتصادات ؛ فقد إنخفضت أسعار وكميات الصادرات الأخري غير البترولية إلى معدلات أثَّرت بصورة كبيرة على الموازنة العامة للدولة ، كما أوضح كل من أماني وأبوالقاسم (2013م) أنَّ صدمة إنفصال الجنوب وخروج عائدات النفط من تركيبة الصادرات أدَّت إلى آثار سالبة على مجمل النشاط الإقتصادي. وبالتالي لم تستطيع الخطة الإستراتيجية تحسين أداء الميزان التجاري في فترة الدراسة بالشكل المطلوب مما يجعل من الفرضية الرابعة مقبولة وهذا ما يؤكده تحليل الأرقام.

النتائج :

هنالك إرتباط ما بين ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ وضعف نمو الناتج القومي ، فقد أخفقت الخطة في زيادة الإدخار القومي وبالتالي زيادة الإستثمار ، مما يعني تبعاً الإخفاق في زيادة الناتج القومي.

1- ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ أدَّى إلى ضعف أداء القطاع القطاعات الإنتاجية وذلك بالتركيز على قطاع النفط في فترة الدراسة مما أثَّر سلباً على القطاعات الإنتاجية ، وأدَّى إلى عدم الإستغلال الأمثل للموارد.

2- أدَّى ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ إلى ضعف الأداء المالي والنقدي من حيث عدم القدرة على إنشاء المشاريع الإستثمارية الضخمة وزيادة التراكم الرأسمالي ، وتوفير العملة الصعبة الكافية ، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية.

3- هنالك إرتباط ما بين ضعف الخطة الإستراتيجية من حيث التنفيذ وضعف أداء الميزان التجاري ، حيث أخفقت الخطة الإستراتيجية في زيادة الصادر ودعم الصادرات غير البترولية ، مما أدَّى إلى ضعف الأداء في الميزان التجاري.

وبناءً على النتائج السابقة خلص الدراسة إلى التوصيات التالية :

التوصيات :

1- العمل على تشجيع المدخرات القومية وزيادة الإستثمار القومي ، وذلك بتشجيع الإستثمار عن طريق وضع التسهيلات ، وجذب الإستثمارات الأجنبية وإستغلال الموارد المحلية وزيادة الإنتاج المحلي.

2- دعم قطاعي الزراعة والصناعة وذلك بإستغلال الأراضي وإنشاء الصناعات الخفيفة ، والبحث عن آبار جديدة للبترول في المناطق الآمنة في السودان ، والإستفادة من قطاع النفط في دعم الزراعة والصناعة.

3- زيادة الإيرادات الحكومية ، وذلك بفتح قنوات إستثمارية ومشاريع ضخمة ، مع العمل على ضبط وترشيد المصروفات الحكومية.

4- زيادة الصادرات السودانية ، وذلك بفتح خطوط الإنتاج وتشجيع الإستثمار القومي ، ودعم قطاعي الزراعة والإستثمار ، والحد من الإستيراد وجعله في حدود الضروري ، وعدم دعم الصادرات البترولية على حساب الصادرات غير البترولية.

المراجع :

1. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ، (2011م) ، الاستراتيجية القومية الربع قرنية : الخطة الخمسية (2007م – 2011م) ، المجلد الاول .

2. عثمان ، عبدالوهاب ، (2012م) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ج 2 ، المكتبة الوطنية الخرطوم ، السودان .

3. الجهاز القومي للاستثمار ، (2013م) ، دور الاستثمار في تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، الملتقي الاقتصادي الثاني ، الخرطوم ، السودان .

4. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي (مرجع سبق ذكره) .

5. الفكي ، قاسم ، (2013م) ، الاداء الانتاجي للاقتصاد السوداني وبدائل المعالجات ، الملتقي الاقتصادي الثاني ، الخرطوم ، السودان .

6. عباس ، اشراقة ، (2012م) ، السودان ، يستورد بالدولار سكر قيمة 529 مليون ، قمح بقيمة 835 مليون ، زيوت الطعام 154 ، منتجات الالبان بمبلغ 90 مليون . http://www.alnilin.com/news-action-show-id (2013/6/13)

7. كبج ، محمد ، (2011م) ، سوء التخطيط في الاقتصاد السوداني .
(2014/2/25)http://sustech.edu/files/workshop/20140525114433599.pdf

8. حسن ، اماني ، ابو النور ، ابو القاسم ، (2013م) ، توازن الميزان الحارجي عن طريق زيادة الصادرات غير البترولية ، الملتقي الاقتصادي الثاني ، الخرطوم ، السودان .

9. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي (مرجع سبق ذكره) .

10. الطيب ، التجاني ، (2011م) ، الاقتصاد السوداني في مقالات ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

11. بنك السودان المركزي (2013م) ، سياسة القطاع النقدي ، الملتقي الاقتصادي الثاني ، الخرطوم ، السودان .

12. المجلس القومي للتخطيط ، (مرجع سبق ذكره) .

13. محمد الحسن ، صابر ، (2009م) ، اثر الازمة العالمية علي السودان ، مجلة التنوير المعرفي ، العدد الثامن.

14. اماني حسن ، ابو القاسم ابو النور (مرجع سبق ذكره) .

15. الخطط الاستراتيجية – الاستراتيجية – ربع القرنية– القومية 2007 – 2003 hcsp.gov.sd